



رؤاد ديوانية الرندي في غرناطة يتحدثون إلى الزميل عبدالله الراكان

أكدوا أن منطقة غرناطة تعاني من الكثافة الطلابية داخل الفصول وناشدوا «الزراعة» حل مشاكل تجار وصيادي الأسماك

رؤاد ديوانية الرندي لـ «الأنباء»: نطالب بقانون ينظم التعليم الخاص والقضية الإسكانية صداع في رأس المواطن

تمنينا أن يتم تسريع العمل في مشروع المثلث الذهبي الذي سيكون واجهة مشرفة للمبلد وسيقضي على العمالة السائبة. وشدد على ضرورة تطبيق القانون على الجميع، ومحاوله الحد من الازدحام والحوادث المرورية، لأن السيارات زادت بشكل كبير والشوارع لم تتغير أو لم تتطور، مشيراً إلى أن بعض المواطنين عندما يسافرون إلى الدول يحترمون القوانين هناك، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.



سعود الرندي



حسين البصري



عبدالله السند



عبدالله الخليفي



عبدالله البصري



راشد الرندي

عبدالله الراكان

أكد رؤاد ديوانية راشد الرندي الكائنة في منطقة غرناطة ان الأزمة الإسكانية تفاقمت بشكل مطرد، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات، مضيفين أن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ساهمت في رفع أسعار الأسماك لـ 10 أضعاف، وذلك بزيادة الرسوم المفروضة على الصيادين، مشيرين إلى أن هجرة الطاقات الشبابية من الكويت سببها الروتين وعدم الاهتمام بالكفاءات.

الديانة كانت مع صاحب الديوانية راشد الرندي الذي قال ان الديوانيات في الكويت من السمات البارزة في المجتمع، لما تتمتع به من حيوية في تقوية أواصر المحبة في المجتمع وتوثيق العلاقات بين أبناء الحي الواحد سابقا والآن أصبحت تمثل جميع مكونات الشعب الكويتي من خلال تبادل الأحاديث ومناقشة قضايا الساعة.

جسر الجواهر

وطالب الرندي وزارة الأشغال العامة بسرعة إنجاز مشروع جسر الجواهر الذي استمر العمل به لفترة طوية ولم ينته بعد، مشيراً إلى أن الشركة المسؤولة عنه تعمل في الأوقات الصباحية فقط ما يسبب الازدحام والاختناقات المرورية، وفي الفترة المسائية لا يعمل أحد، مشيداً بمرکز يوسف الجسر لتسهيل الكلي في العديلية لما يقوم به الكادر الطبي الموجود بالمرکز من خدمات وتسهيلات وحسن معاملة لكبار السن.

التعليم الخاص

من جهته، قال مدير إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية عبدالله البصري ان هناك دراسة لإعادة تقييم رسوم المدارس الخاصة، مشيراً إلى انه سيتم تحديد الرسوم وفق ضوابط وشروط معينة ترتبط بتحسين الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة، كما تم تشكيل لجنة لدراسة الرسوم الجديدة وتشمل المدارس العربية والهندية والباكستانية والفلبينية، موضحاً ان الرسوم قضية أزلية و«التربية» تقع حالياً بين مطرقة أصحاب المدارس وسندان أولياء الأمور، مشدداً على ضرورة وضع حد لهذه القضية، وأشار البصري

الدورة المستندية

من جهته، قال المحامي عبدالله السند اننا كمحامين نواجه بعض المشاكل في الدوائر الحكومية هي بطء الروتين والدورة المستندية للمعاملات على الرغم من كفاءة الموظفين لكن لا توجد حوافز تشجيعية بالإضافة إلى عدم توافر المساعدات لكبار السن في بعض الجهات، بالإضافة لعدم توافر مواقف السيارات الخاصة بالمراجعين، مبيناً ان قلة الموظفين ساهمت في تراكم المعاملات، كما ان عدم اللجوء إلى الوسائل الإلكترونية لحل بعض القضايا أدى إلى تراكمها.

الواعز الديني

وأضاف السند أنه في عام 2013 زادت قضايا الأحوال الشخصية بشكل كبير خصوصاً الطلاق والجرائم الجنائية، مشيراً إلى ان السبب هو غياب الواعز الديني بالإضافة إلى عدم احترام القانون وعدم التشدد في بعض العقوبات، مطالباً بتفعيل لجنة الاستشارات الأسرية كما كانت في السابق في وعظ ونصح الأهالي و الأزواج.

طالب بقانون للجرائم الإلكترونية

وأضاف السند أنه في عام 2013 زادت قضايا الأحوال الشخصية بشكل كبير خصوصاً الطلاق والجرائم الجنائية، مشيراً إلى ان السبب هو غياب الواعز الديني بالإضافة إلى عدم احترام القانون وعدم التشدد في بعض العقوبات، مطالباً بتفعيل لجنة الاستشارات الأسرية كما كانت في السابق في وعظ ونصح الأهالي و الأزواج.

خبرات الشباب

من جهته، طالب سعود الرندي الحكومة بالاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى الشباب الكويتي، مؤكداً أن بعض الشباب الكويتي يستفيد منه في الدول المجاورة والعابثين في هذه البرامج.

الإرشاد

من جهته، طالب سعود الرندي الحكومة بالاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى الشباب الكويتي، مؤكداً أن بعض الشباب الكويتي يستفيد منه في الدول المجاورة والعابثين في هذه البرامج.

السعود الرندي

للإستفادة من الطاقات الشبابية في الكويت

المواطنين، متمنيا تفهم وحل مشاكل مكاتب سوق السمك في المباركية والمحافظة على هذا الإرث الوطني الذي ورثناه عن آبائنا وأجدادنا وتقييم التكاليف العالية على أصحاب المكاتب، بالإضافة لارتفاع أسعار أجرة اللادين المرتفعة لظروف عملهم الصعبة خاصة في أوقات الفجر، مؤكداً انه ليس من صالح الجميع ارتفاع أسعار الأسماك.

الأزمة الإسكانية

بدوره، قال عبدالله الخليفي ان الأزمة الإسكانية وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات سببها التباطؤ في توزيع البيوت للمواطنين، مشيراً إلى ان الحكومة قادرة على حل القضية أو الحد منها من خلال تجهيز الأراضي المناسبة وجلب الشركات العالمية المتخصصة في الماويلات لتبني للمواطنين المساكن الخاصة، وبالتالي تحدد من أسعار الأراضي والعقارات كما هو معمول في الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية، داعياً الحكومة للاستفادة من تجارب الدول المجاورة لحل القضية التي بدأت تسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية، مضيفاً ان مبلغ 70 ألفا الذي تقدمه الحكومة كقرض للمواطن لا يكفي لبناء أو لشراء مسكن للمواطن بالإضافة إلى الإجراءات الصارمة التي وضعتها البنوك لاقتراض المواطنين بضرورة توافر 50٪ من قيمة العقار حتى ينسنى للمقترض ان يستفيد من الخدمات البنكية كل هذه الأمور اسهمت بشكل كبير في ارتفاع اسعار العقار.

المثلث الذهبي

وأضاف: «سنعنا عن توفير 162 ألف قسيمة خلال فترة المقبلة وانه لو توافر نصف هذا العدد لأسهم في ارتفاع أسعار الإيجارات والأراضي»،

المخالفات التي تصدر من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والمتمثلة في تفسير الصيادين وزيادة الرسوم، اجبرت العديد من الصيادين على الاحجام أو التقليل من صيد الأسماك، مما جعل السوق الكويتي نادراً في الأسواق وأسعاره في ارتفاع مستمر حيث وصل سعر كيلو سمك الزبيدي لـ 16 ديناراً متضاعفاً عشر مرات عن السابق، لافتاً إلى أن زيادة الرسوم المفروضة كان لها الأثر الكبير في ارتفاع الأسعار، بالإضافة لزيادة أسعار إيجارات المكاتب في سوق المباركية حيث وصل إلى 400 ديناراً للمترين ونصف المتر.

وطالب البصري «الزراعة» بتسهيل أمور وحل مشاكل تجار الأسماك والصيادين بشتى الوسائل، مضيفاً ان الأسماك وجبة رئيسية للمواطنين ومصدر غذائي مهم، وتابع: «اننا نحتاج لنحاً لشراء الأسماك من تجار الدول المجاورة ونستورد منها ولا نصيد من المياه الإقليمية، ونحن على استعداد لتقديم تعهدات بعدم الصيد أثناء فترة المنع داخل المياه الإقليمية بعكس ما يتهمنا به البعض باننا ننتهك القانون».

سوق المباركية

وتساءل، لماذا لا تحقق الجهات المسؤولة في أسباب ارتفاع أسعار الأسماك غير المعقول أو تحاول حل هذه القضية، ويات من المستحيل على البعض أكل السمك الكويتي الذي هو من اجود الأنواع، مضيفاً أن الأسماك التي يتم استيرادها طازجة وصالحة بشهادة موظفي البلدية وموظفي وزارة التجارة الذين يبذلون جهداً مشكوراً في تأمين كل ما هو صالح في سوق السمك ومراقبة جميع من تسول له نفسه الغش والعبث بصحة

ان القرار الوزاري اتاح الفرصة لأبناء الوافدين بإكمال دراستهم على اكمل وجه في أجواء أكثر ما تكون صحية. وتمنى من وزير التربية والتعليم العالي اهتمام بالطلاب الكويت يدرسون في مدارس، وأن يقوم بزيارات وبحث معوقات ومشكلات المدارس، قائلاً «الوكيل المساعد للتعليم الخاص د. طارق الشطي لا يتوانى في تقديم الخدمات للدائرة يشتى الوسائل ولكن نريد المزيد من الاهتمام».

وزاد: «هناك توجه لنقل مبنى الإدارة العامة للتعليم الخاص من منطقة السالمية إلى المنطقة التعليمية في مبارك الكبير حيث إن المبنى هناك ممتاز جداً ويتناسب مع احتياجات الإدارة والموظفين، موضحاً ان الإدارة تعاني أثناء تصديق الشهادات الدراسية سواء الثانوية الكويتية أو الأجنبية، بالإضافة لكثرة عدد الموظفين، كما ان الإدارة العامة بصدد اصدار مجلة تختص بالتعليم الخاص بالإضافة إلى إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت لتقديم الخدمات الخاصة للمراجعين.

وأشاد البصري بجهود العاملين بالإدارة للتعليم الخاص سواء التوجيه الفني الذين يبذلون جهوداً مشكورة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها في التعليم الخاص، في متابعة المدارس الخاصة، بالإضافة إلى الأنشطة في المدارس الخاصة بالإضافة إلى المديرين ورؤساء الأقسام في الإدارة على متابعتهم الحثيثة لأوضاع المدارس واستقبال أولياء الأمور والأخذ بشكاواهم والسعي لحلها.

أسعار الأسماك

بدوره شكاً تاجر الأسماك حسين البصري من ارتفاع أسعار السمك، مشيراً إلى أن

ان «التعليم الخاص» تسلمت تقرير الشركة المنفذة لمشروع تقييم المدارس الأجنبية، لافتاً إلى أنه رفع إلى وكيل القطاع لعرضه على وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد الملقيني لعمل اللازم بشأنه، مضيفاً انه سيتم بعد اعتماده من قبل الوزير إبلاغ المدارس بنتائجها والملاحظات المرصودة لديها في هذا الشأن، كما سيتم منح هذه المدارس مهلة لمدة عام لإصلاح أي خلل أو ملاحظات ان وجدت، وأضاف: «تم تشكيل لجنة خاصة تضم وزارة التربية واتحاد اصحاب المدارس الخاصة للاطلاع على

قانون التعليم الخاص الذي قدم مجلس الأمة للوصول إلى صيغة توفيقية في قضية القانون وبالتالي إعادة مجلس الأمة لأخذ الإجراءات اللازمة، وان الإدارة تعمل لإنهاء قرار 46/601 لأنه لا يتناسب مع الوضع الحالي للتعليم الخاص في الكويت»، مضيفاً اننا بحاجة إلى قانون لتنظيم التعليم الخاص وليس إلى قرار وزاري قديم».

وتابع: ان «التعليم الخاص» ملتزمة بالقرار الوزاري الذي أصدره وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الجرف بوقف نقل طلاب المرحلة الثانوية من الطلبة الكويتيين للتعليم الخاص للعام إلى 2014-2015 ما لم يتم تغيير هذا القرار، مشيراً إلى أن توجه العديد من الطلبة الكويتيين للتحويل إلى المدارس الخاصة له مسبباته الخاصة بهم، لكن مدارس التعليم الخاص محدودة ولها سعة معينة من الطلبة مما يسبب الازدحام في الفصول والكثافة الطلابية، مضيفاً ان مدارس التعليم الخاص تضم شريحتين هما الطلاب العرب وهم من يخدم أولياء أمورهم الكويت ولهم الحق في التعليم بالإضافة إلى شريحة البدون مع العلم أن الطلبة الكويتيين لديهم المجال الكافي للدراسة في مدارس التعليم العام، مبيناً

راشد الرندي:

الديوانيات من السمات البارزة للمجتمع الكويتي

نطالب بسرعة إنجاز مشروع جسر الجواهر

عبدالله البصري:

يجب الاهتمام بالتعليم الخاص

لأن 40٪ من طلبة الكويت يدرسون في مدارسهم

توسعة مبنى إدارة التعليم الخاص لاستيعاب الازدحام الشديد خلال تصديق شهادات الطلبة

حسين البصري:

بعض التجار يلجأون لاستيراد الأسماك من الدول المجاورة ولا يصيدون في المياه الإقليمية



ضرورة العمل على حل مشكلات الصيادين لمواجهة ارتفاع اسعار الاسماك



الزميل علي الرندي مع بعض الحضور خلال الديوانية ويبدو الزميل عبدالله الراكان